

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي
العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي
في البلدان العربية بعد عام 2011

تونس

21 - 22 أيلول / سبتمبر 2018



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي
العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي
في البلدان العربية بعد عام 2011

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات

عن المؤتمر

يولي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منذ تأسيسه مسألة الديمقراطية وقضايا التحول الديمقراطي في البلدان العربية اهتماماً بالغاً؛ وقد خص لهذا مؤتمراً علمياً، يعقده كل عام للبحث في هذه المسألة والقضايا وما يرتبط بهما من تحديات وإشكاليات. واختار المركز لهذا العام موضوعاً بالغ الأهمية، هو البحث في الأدوار الإقليمية والدولية وتأثيراتها في التحولات الاجتماعية والسياسية وفي مسارات الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية منذ ثورات عام 2011، والنظر في علاقة هذه الأدوار بتحفيز الانتقال الديمقراطي أو عرقلته. لا يستهدف المؤتمر رصد هذه الأدوار وتوثيق آثارها السلبية والإيجابية فحسب، بل يهدف أيضاً إلى طرح مقاربات بحثية مُعمقة لفهم ما يجري في المنطقة، وتحديد أسبابه، ومعرفة تداعياته على مستقبل عمليات الإصلاح وعلى إمكانية الانتقال الديمقراطي بعد الثورات.

ولا يعني البحث في مسألة دور العوامل الإقليمية والدولية، بأي حال من الأحوال، تبني تلك السرديات الاختزالية والتفسيرات التبسيطية التي تحيل ما حدث في المنطقة إلى عوامل من قبيل إلقاء التبعة والمسؤولية على الخارج؛ فتغيير نظم الحكم ينطلق في جُل الحالات من الداخل، والقدرة على دفع الخارج إلى تغيير مواقفه لا يمكن أن تتحقق في ظل ضعف القوى المنادية بالديمقراطية وانقسامها. لكن لا مناص من استناد هذا التغيير الداخلي إلى فهم دقيق لتأثير هذه المسألة، وتقييم الأدوار التي ظلت تؤديها القوى الإقليمية والدولية في هذا الصدد.

لقد اهتمت الأغلبية العظمى من أدبيات التحول الديمقراطي بالعوامل الداخلية، وذلك حتى انتهاء الحرب الباردة، حين اتجهت بعض الدراسات إلى الاهتمام بالعوامل الخارجية، وظهرت دراسات تهتم بمسألة دعم الديمقراطية والمشروطية السياسية ودور المنظمات الدولية وغيرها من العوامل. أما في المنطقة العربية، فقد ظل الاهتمام منصباً على العوامل الداخلية، على الرغم من التاريخ الطويل من التداخيات السلبية للعوامل الخارجية، منذ نشأة الدول القطرية العربية في النصف الأول من القرن العشرين، مروراً بتحول المنطقة إلى ساحة لما عرف بالحرب على الإرهاب، وانتهاءً باندلاع ثورات عام 2011 وتحول كثير من دول المنطقة إلى ساحة لتدخلات إقليمية ودولية.

ظهر جلياً الدور الذي اضطلعت به قوى إقليمية ودولية في التأثير في تلك الثورات، وتوجيه دفعة عمليات الانتقال نحو إعادة إنتاج الأنظمة القديمة المطلقة أو خلط الأوراق في الداخل. ففي ليبيا، لم يكن من الممكن إسقاط النظام من دون مساعدة خارجية، لكن البلاد تحولت سريعاً إلى ساحة لنفوذ قوى إقليمية ودولية متعددة. وفي اليمن، رعت أطراف إقليمية حواراً وطنياً داخلياً، وقدمت مبادرة انتهت إلى بقاء الحزب الحاكم القديم في المشهد السياسي، لتقوم إيران بدعم هذا الحزب وجماعة الحوثيين عسكرياً؛ وذلك للانقلاب على نتائج الحوار، وإدخال البلاد في حرب طاحنة. وفي مصر، ما كانت خطة إجهاض ثورة 25 يناير 2011 وإعادة إنتاج منظومة القمع وتكميم الأفواه لتنتج لولا الدعم المالي السخي من أنظمة

خليجية، ولولا الدعم القوي من أوروبا وأميركا وروسيا الذي اعتمد في جزء كبير منه على صفقات التسليح، والصفقات التجارية السخية، وعلى استخدام خطاب "الحرب على الإرهاب"، والتحالف القوي مع الإسرائيليين. أما سورية، فقد تحولت ثورتها إلى حرب مدمرة بحكم تدخل أطراف متعددة، إقليمية ودولية، تدرجاً عسكرياً مباشراً؛ على رأسها روسيا وإيران والولايات المتحدة الأميركية وتركيا، إلى جانب ميليشيات مسلحة مثل حزب الله. وفي البحرين، أجهض الحراك بتدخل سعودي مباشر، إذ اعتُبر ذلك الحراك امتداداً مباشراً للنفوذ الإيراني. ولعل النجاح النسبي للثورة التونسية يرتبط ببعدها عن تنافس الدول الكبرى إلى حد بعيد، وذلك على الرغم من أن قوى إقليمية حاولت التأثير في المشهد السياسي هناك، ولا تزال تحاول ذلك.

ولعل من المفارقات الجديرة بالملاحظة والبحث أنه في الفترات التي دعمت فيها الدول الديمقراطية الغربية أنظمة الحكم المطلق بالمنطقة العربية، كانت المنطقة تصدر التطرف والعنف، بينما شهدت الفترة التي تلت ثورات عام 2011 انحساراً ملحوظاً لذلك التطرف. لقد مثلت تلك الثورات فرصة كبيرة لتغيير الأوضاع في المنطقة وتقوية دولها بالشعوب، عبر فتح سبل المشاركة السلمية، وإقامة حكومات ديمقراطية منتخبة مسؤولة أمام شعوبها، وقادرة على إدارة سياسات خارجية، تدافع عن المصالح الحيوية لشعوب المنطقة، وتحقق قدرًا من التوازن في العلاقات بدول الجوار والعالم. لكن ما حدث هو أن المنطقة، وبسبب عوامل كثيرة داخلية وخارجية، تحولت إلى ساحة لصراعات أهلية، وتدخلات أجنبية لم يسبق لها مثيل، منذ نشأة النظام الإقليمي العربي بعد الحرب العالمية الثانية.

وبحسب تقاليد المركز العربي للأبحاث في التعامل مع مؤتمراته الأكاديمية، بوصفها مشاريع بحثية متكاملة، شكّلت لجنة علمية لهذا المؤتمر، أعدت ورقته المرجعية التي تضمنت الخلفية العلمية والبحثية لموضوعه، وحددت محاوره، وكذا قواعد المشاركة فيه. وخلال ما يربو على العام من إطلاق الدعوة إلى المشاركة، تلقت اللجنة عددًا كبيراً من المقترحات البحثية، قبلت منها 91 مقترحاً. وتلقت اللجنة 75 ورقة بحثية، أقرت منها 21 ورقة، بعد إجراء عملية التحكيم العلمي التي شارك فيها أكثر من 40 محكماً من الأساتذة والمتخصصين العرب.

تُعرض بحوث المؤتمر على مدى يومين، في سبع جلسات تغطي الجوانب النظرية للموضوع، بما في ذلك استعراض الأدبيات الأساسية ذات الصلة، وكذا الحالات التطبيقية والمقارنة التي تخص أدوار القوى الدولية والإقليمية، هذا فضلاً عن قضايا أخرى، مثل المشروعية السياسية، وقضايا الأمن والحرب على الإرهاب، وقضايا الاقتصاد الدولي

وأدوار المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية، وذلك في أبعادها المتصلة بالانتقال الديمقراطي.

ويأتي مؤتمر "العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011" ضمن الدورة السابعة لسلسلة المؤتمرات السنوية حول قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي. وقد تناولت الدورات الست السابقة موضوعات: "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات"، و"الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: مسائل المواطنة والدولة والأمة"، و"المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، و"العنف والسياسة في المجتمعات العربية"، و"الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، و"الجيل والانتقال الديمقراطي".

كان المؤتمر السنوي لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي قد أدرج كمنشآت أساسية ضمن أعمال مشروع "التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية"، وهو المشروع الذي دشّنه المركز العربي للأبحاث في كانون الثاني/يناير 2016، في إطار الرسالة التي يضطلع بها، والرامية إلى دعم الجهود البحثية العربية في القضايا والإشكاليات التي تهتمُّ تطور المجتمعات العربية وبنائها وتحولاتها ومساراتها نحو الوحدة والاستقلال والديمقراطية. يروم المشروع إنجاز دراسات معمقة لحالات التحول الديمقراطي في البلدان العربية وتحليل إشكالياتها المختلفة النظرية والسوسولوجية والسياسية، هذا فضلاً عن البحث في قضايا الحكم الرشيد، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وقضايا المواطنة والمشاركة السياسية، والتطور الدستوري، والقضايا المتعلقة بأدوار الفاعلين السياسيين، والتنمية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد السياسي، وتأثير العوامل الإقليمية والخارجية.

يستند المشروع في منطلقاته إلى رؤيةٍ تؤكد النظر إلى عمليات الانتقال الديمقراطي، بوصفها ممارسة اجتماعية سياسية ثقافية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين؛ بما يعنيه ذلك من إقامة حوارات ونقاشات، وإجراء مساومات وتوافقات. ويشدد على أهمية الربط بين هدف إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، والأهداف التي تروم معالجة مشكلات الأمن والاستقرار والتنمية والتبعية.

يُعقد هذا المؤتمر في تونس، في سياق اختيار مؤتمرات التحول الديمقراطي لها مكاناً لانعقادها؛ لكونها، بعد ثورتها المجيدة في 2011، أضحت دولة عربية رائدة في خوض مسار الانتقال الديمقراطي بنجاح، وفي مأسسة مرحلة جديدة في بناء الدولة

الديمقراطية، متخطيةً العديد من مصاعب مراحل الانتقال إلى الديمقراطية. وقد باتت تونس نموذجًا عربيًا متقدمًا، يبرهن على إمكانية توافق القوى السياسية، والمشاركة في بناء النظام الديمقراطي على الرغم من كل التحديات.

ونأمل في أن يحفز انعقاد هذا المؤتمر، بالإضافة إلى أعمال المركز العربي الأخرى، الباحثين العرب على الاستمرار في البحث في القضايا ذات الصلة بمسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي وقضاياها المختلفة، وفي المساهمة في تقديم معالجات وإضافات بحثية جديدة.

جدول الأعمال

اليوم الأول: الجمعة 21 أيلول / سبتمبر 2018

التسجيل	9:00 - 8:30
كلمة ترحيب: مهدي مبروك افتتاح المؤتمر: عبد الفتاح ماضي	9:30 - 9:00
الجلسة الأولى العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: إشكاليات وأطر نظرية رئيس الجلسة: منير كشو محمد سعدي: الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي عبد الفتاح ماضي: العوامل الخارجية في أدبيات الانتقال الديمقراطي وخبرات الثورات العربية عز الدين حميمصة: دور مراكز البحث في التأثير في الموقف الأميركي من مسارات الانتقال نحو الديمقراطية في البلدان العربية: النظريات المحددة والمسارات	11:00 - 9:30
استراحة قهوة	11:30 - 11:00
الجلسة الثانية سياسات الولايات المتحدة الأميركية تجاه الثورات العربية رئيس الجلسة: عبد الرضا علي أسيري محمد الشرقاوي: الانتفاضات العربية والموقف الأميركي: أخلاقيات السياسة أم إستراتيجيات المصالح؟ رضوان زيادة: السياسة الأميركية في سورية من بداية الثورة حتى السيطرة الروسية (2011 - 2018) فوزية الفرجاني: دعم الانتقال الديمقراطي في تونس (2011 - 2016): دراسة في السياسة الأميركية	13:00 - 11:30
استراحة غداء	14:30 - 13:00

<p style="text-align: center;">الجلسة الثالثة تأثير القوى الدولية في عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي رئيس الجلسة: منية الرقيق فرج معتوق: فرنسا وثورات الربيع العربي: تونس مثالاً أحمد قاسم حسين: دور القوى الخارجية في الانتقال الديمقراطي: حالة ليبيا بعد اتفاق الصخيرات محمد أحمد بنيس: لُبلة من دون ديمقراطية: دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية</p>	<p style="text-align: center;">16:00 - 14:30</p>
<p style="text-align: center;">استراحة قهوة</p>	<p style="text-align: center;">16:30 - 16:00</p>
<p style="text-align: center;">الجلسة الرابعة العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: أبعاد اقتصادية وأمنية رئيس الجلسة: معز السوسي حسن الحاج علي وعديلة تبار: الأمنة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان نوري دريس: الجزائر: تجربة تحول ديمقراطي في سياق فشل اقتصادي: الربيع والجماعات الريفية بصفتهما نفيًا للسيادة ومكثفًا للتدخل الخارجي عبده موسى: النيوليبرالية والتحول الديمقراطي: أثر توجهات المؤسسات المالية الدولية في تعزيز الاستبداد (حالة مصر)</p>	<p style="text-align: center;">18:00 - 16:30</p>

اليوم الثاني: السبت 22 أيلول / سبتمبر 2018

<p>الجلسة الخامسة القوى الإقليمية والثورات العربية في المشرق العربي رئيس الجلسة: حسن الحاج علي</p> <p>ياسر جزائري: إيران وتركيا والثورة السورية: الدور الإقليمي والتحالفات الدولية فاطمة الصمادي: من تونس إلى سورية.. كيف تعاملت إيران مع الثورات العربية؟ مهند مصطفى: التدخل الإسرائيلي في الثورات العربية: دراسة الحالتين المصرية والسورية</p>	9:00 - 10:30
استراحة قهوة	10:30 - 11:00
<p>الجلسة السادسة القوى الإقليمية والثورات العربية: قراءة في الأدوار والمسارات رئيس الجلسة: فتحي الجراي</p> <p>عبد الرضا علي أسيري: المتغيرات الإقليمية وتأثيرها في مسار التحول الديمقراطي في الكويت أحمد إدعلي: الدور السعودي والإيراني في اليمن وأثره في الانتقال السياسي مروة فكري: القوى السلطوية الإقليمية واحتواء التحول الديمقراطي: حالتا السعودية وروسيا</p>	11:00 - 12:30
استراحة غداء	12:30 - 14:00

<p style="text-align: center;">الجلسة السابعة العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: حالة مصر رئيس الجلسة: منير السعيداني</p> <p>عماد حرب: الدول الإقليمية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر دانا الكرد: العامل الخارجي وأثره في الانتقال الديمقراطي: التدخل الأميركي في حالي مصر وبوليفيا محمد المنشاوي: العلاقات العسكرية المصرية - الأميركية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر</p>	<p style="text-align: center;">15:30 - 14:00</p>
<p style="text-align: center;">استراحة قهوة</p>	<p style="text-align: center;">16:00 - 15:30</p>
<p style="text-align: center;">جلسة ختامية "استنتاجات وآفاق" رئيس الجلسة: مهدي مبروك</p>	<p style="text-align: center;">17:30 - 16:00</p>

المشاركون

الملخصات



أحمد إدعلي

أستاذ محاضر في العلوم السياسية بجامعة ابن طفيل، القنيطرة بالمغرب. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2006، عضو الهيئة العلمية للمجلة الإلكترونية "رباط الكتب" التي تهتم بالكتاب وقضاياها. تتوزع اهتماماته البحثية بين الفلسفة السياسية، وتحليل النظم والسياسات العامة، ودراسة التحولات السياسية والاجتماعية بالعالم العربي. وله أبحاث منشورة في هذه المجالات.

الدور السعودي والإيراني في اليمن وأثره في الانتقال السياسي

تعالج الورقة أثر الدور السعودي والإيراني في مسار الانتقال السياسي في اليمن. وإذ تنطلق الورقة من أن العوامل الإقليمية تكتسي أهمية معتبرة، ربما تفوق أثر العوامل الداخلية، في تفسير مآلات الثورة اليمنية، فإنها تؤكد أيضًا أن حدود العوامل الإقليمية ترتبط بجملة من المتغيرات، مثل تقلبات السياسة الدولية وموازين القوى العالمية، وطبيعة مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين، فضلاً عن موضوع التدخل، والموقع الإستراتيجي للبلد، ونوعية موارده، وطبيعة الديناميات الداخلية، ومستوى نضج النخب المحلية ووزن المعارضة السياسية. وتوضح الورقة أن التدخلات السعودية والإيرانية في اليمن ساهمت في إجهاد الانتقال إلى الديمقراطية هناك. فتنافس الدولتين على الريادة والنفوذ الإقليمي، وخشية السعودية من نجاح تجربة ديمقراطية في فئاتها الخلفي، وتطلع إيران إلى استغلال الموجة الثورية لإسبال ألوان مذهبية على الصراع بما يعزز نفوذها، كلها متغيرات جعلت اليمن ساحة لمواجهات متعددة ووظفت فيها أدوات ناعمة وأخرى صلبة.

وترى الورقة أن طموح إيران والسعودية إلى الهيمنة والريادة يصطدم بجملة من الإكراهات. فالخريطة الاجتماعية والمذهبية لليمن لا تيسر لإيران، على الرغم من جهودها المتواصلة، توسيع الولاءات وتشكيل أحلاف دائمة. وتصطدم أدوار السعودية ببعض الحدود؛ فالمؤهلات الجيوسياسية والديموغرافية والعسكرية ترجح كفة إيران في خريطة التنافس والصراع على مناطق النفوذ. وتنتهي الورقة إلى القول إن كان التحالف العربي بقيادة السعودية يتطلع إلى الوصول إلى تسوية سياسية، فإن التوازنات التي قد تتمخض عن نصر عسكري محتمل على صعوبته، ستكون هشة ومعرضة من ثم للانفراط الذي يغتذي من تراكم الأحقاد والإحساس بالإقصاء والغبن.



أحمد قاسم حسين

باحث فلسطيني في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مدير تحرير دورية "سياسات عربية"، عمل مدرساً مساعداً في كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق، حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا في إيطاليا. تتركز اهتماماته البحثية على نظريات العلاقات الدولية.

دور القوى الخارجية في الانتقال الديمقراطي: حالة ليبيا بعد اتفاق الصخيرات

تهدف الورقة إلى دراسة الصراع الدائر في ليبيا وتداخلاته الإقليمية والدولية، مع التركيز على المرحلة التي أعقبت توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في كانون الأول/ ديسمبر 2015. توضح الورقة أن هذا الاتفاق جاء نتيجة توافق القوى المحلية والإقليمية بحدوده الدنيا؛ حيث بنت تلك القوى سياساتها الخارجية في مراحل الصراع في ليبيا على أساس التوازن بين المخاوف من الآثار السياسية والاقتصادية للانتقال الديمقراطي الليبي على تلك القوى، وبين مصالحها وطموحها إلى مزيد من السيطرة والنفوذ. لقد مثل تناقض المصالح بين القوى الخارجية عاملاً مهماً يضاف إلى مجموع العوامل الداخلية الأخرى التي ساهمت في تعطيل عملية الانتقال الديمقراطي. لهذا تتمثل المشكلة البحثية لهذه الورقة في مجموعة تساؤلات يركّز مجملها على دور القوى الخارجية المؤثرة على نحو أساسي في المشهد السياسي الداخلي الليبي.

وتخلص الورقة إلى أن الدول التي اعترفت بالاتفاق تتسم سياستها الخارجية بالازدواجية؛ ففي الوقت الذي اعترفت بالاتفاق ومخرجاته وشجعت البعثة الأممية على تنفيذه بما يضمن تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن في ليبيا، تميزت حركة تلك القوى بالتغير المستمر بما يحقق مصالحها ويعزز نفوذها وأمنها القومي. وقد انعكس هذا في صورة تناقض واختلاف بين القوى السياسية والعسكرية الليبية ذات الارتباط بالقوى الخارجية؛ الأمر الذي عطل الاتفاق، بل جعل حكومة الوفاق الوطني التي نتجت منه تواجه مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، يتداخل فيها المحلي والخارجي، وتؤثر على نحو مباشر في عملية الانتقال الديمقراطي.



حسن الحاج علي أحمد

باحث سوداني، أستاذ وعميد سابق لكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الخرطوم. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شمال تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1992. وهو رئيس تحرير مجلة "دراسات الإسلام المعاصر". نشر له عدد من الدراسات والبحوث المحكمة، ومن كتبه الأخيرة "خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة".

الأمنة والديموقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان (بالمشاركة مع عديلة تبار)

ترمي هذه الورقة إلى دراسة أثر الأمنة في منطقة القرن الأفريقي في التحوّل الديمقراطي لثلاث دول من المنطقة هي جيبوتي والصومال والسودان. وتفترض الورقة أن أمنة قضايا المنطقة جعلت مسألة التحوّل الديمقراطي تحتل مكاناً متديناً في قائمة أولويات الدول الكبرى، بينما أضحت محاربة الإرهاب هو الطاغية. وتطرح الورقة الأسئلة التالية: لماذا غلب خطاب الأمنة على خطاب الديمقراطية في منطقة القرن الأفريقي؟ وكيف تتفاعل آليات خطاب الأمنة مع الواقع السياسي؟ وما دور المؤسسات الإقليمية في تعزيز خطاب الأمنة؟ تستخدم الورقة منهجية تحليل الخطاب السياسي، كما تستخدم التحليل التاريخي المقارن الذي يعتمد على تحليل التتابع التاريخي للظواهر. وتتكون هذه الورقة من ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول مفهوم الأمنة من حيث التعريف والنقاش العلمي حولها، كما يتناول تحليل خطاب الإرهاب، وكيف فسّر هذا الخطاب بروز الإرهاب، وينتهي القسم بعرض وتحليل خطاب الأمنة الغربي تجاه أفريقيا. في القسم الثاني، تتناول الورقة بالتحليل الحالات الثلاث. أما القسم الثالث، فيقدم النتائج والخلاصات العامة.

أظهرت الورقة أن الأمنة لها تأثير سلبي في عملية التحوّل الديمقراطي في البلدان الثلاثة، وأن أنماطها قد اختلفت من بلد إلى آخر وفقاً لدرجة الأمنة التي تعرض لها البلد. وتؤيد هذه الورقة ما ذهب إليه دراسة ابراهامس من أن حالات الأمنة لا تأتي في نمط واحد، بل هي تتشكّل في مدى متدرج يبدأ التعامل فيها مع الخطر من المعتاد وينتهي بالاستثنائي. وأبرزت الورقة أن خطاب الأمنة تجاه جيبوتي والصومال والسودان قد تعزز بالصور النمطية لأقاليم "الخطر" وبخطاب مكافحة الإرهاب الجديد. وظهر تأثير الأمنة في التحوّل الديمقراطي في اتباع سياسة تحقيق الأمن والاستقرار أولاً. ونتيجة لذلك ظهرت "الانتخابات السلطوية" في جيبوتي والسودان و"الديمقراطية العشائرية" في الصومال.



دانا الكرد

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تكساس في أوستن في الولايات المتحدة الأمريكية. تتركز اهتماماتها البحثية على السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، وتحديداً قضية فلسطين، والاستبداد في العالم العربي وعلاقته بالتدخل الأمريكي.

العامل الخارجي وأثره في الانتقال الديمقراطي: التدخل الأمريكي في حالتي مصر وبوليفيا

ترى هذه الورقة أن القدرة على التعبئة الجماعية الداخلية أصبحت، وعلى نحو متزايد، مرهونة بفاعلين دوليين وبالتحديد الفاعلين المهيمنين منهم في دعمهم للانتقال إلى الديمقراطية أو معارضته. وتختبر الورقة حالة بلدين هما بوليفيا ومصر من خلال دور الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها فاعلاً دولياً في التأثير في التعبئة الجماعية في الحالتين.

وتخلص الورقة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن من أبرز أسباب فشل التحول الديمقراطي في مصر التاريخ الطويل من دعم الولايات المتحدة للسلطوية في هذا البلد. فمصر مثلها مثل دول أخرى في الشرق الأوسط، لم تعارض الولايات المتحدة التحول الديمقراطي فيها فحسب، بل عملت على تأمين الأنظمة السلطوية من خلال آليات مختلفة. كما أن اختلاف خبرات المعارضة في مواجهة نظام سلطوي، إضافة إلى الانتقائية في التعاون والقمع، يدفعان مجموعات المعارضة إلى الالتفاف حول هوياتها، مشكّلة حالة من الاستقطاب تضعف المعارضة وتقوّي قدرة النظام السلطوي المدعوم دولياً على مواجهتها. أما في بوليفيا، فقد ساعد التنوع الإثني على مخاطبة شرائح واسعة من الشعب؛ حيث يرى الناس أنفسهم من أصول عرقية مختلطة والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة لم تسع لتأمين السلطوية في أميركا اللاتينية بقدر ما فعلت في الشرق الأوسط. ونتيجة لكل ذلك نجد أن حالة الاستقطاب لم يكن لها تأثيرات ضارة في أميركا اللاتينية كتلك التي في الشرق الأوسط.



رضوان زيادة

باحث سوري، يعمل باحثاً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع واشنطن. عمل مديراً تنفيذياً للمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن ومديراً لمركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، كما عمل باحثاً زائراً في عدد من الجامعات الأميركية، كهارفارد وكولومبيا وجورجتاون وجورج واشنطن. تحصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة جورجيتاون، ودبلوم في القانون الدولي لحقوق الإنسان من الجامعة الأميركية في واشنطن، ودبلوم آخر في حل النزاعات المسلحة من جامعة قبرص. نشر أكثر من 30 كتاباً بالإنكليزية والعربية، كما نشرت مقالاته في العديد من الصحف العربية والأجنبية.

السياسة الأميركية في سورية من بداية الثورة حتى السيطرة الروسية (2011 - 2018)

تعالج الورقة دور العامل الخارجي وتأثيره في مسار الثورة السورية منذ عام 2011 وحتى 2018؛ وهي ترى أنه مع تحول الثورة إلى ثورة مسلحة، ثم حرب أهلية ونزاع دولي، أصبح للعامل الخارجي تدريجياً دوراً أكبر حتى صار حاسماً في النهاية ويكاد أن يكون العامل المؤثر الوحيد. وهنا تكمن أهمية دراسة دور العامل الخارجي وتطوره في مسار الثورة السورية. تركز الورقة على نحو رئيس على دور الولايات المتحدة في النزاع السوري، منذ فترة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وحتى فترة الرئيس الحالي دونالد ترامب. كما تتناول الورقة الدور الروسي الحاسم في حماية النظام السوري، ومنع سقوطه مع تحول سورية إلى ساحة حرب إقليمية ودولية.

تعتمد الورقة المنهج السياسي التاريخي في التحليل، وتقرأ وتحلل الديناميات الداخلية للثورة السورية وكيفية تفاعل العوامل الداخلية والخارجية لتحديد مسار الثورة ومصيرها حتى عام 2018 مع إعلان الرئيس ترامب انسحابه من سورية لينحصر العامل الأميركي لصالح سيطرة كاملة لروسيا على المشهد السوري. وتخلص الورقة إلى أن روسيا والنظام السوري وحدهما يملكان خطة إستراتيجية تقوم على تكرار ما قام به بوتين في الشيشان. أما الولايات المتحدة والغرب عموماً، فليس ليهما إستراتيجية في سورية، كما أنهما لا يريدان تطوير إستراتيجية تلزمهما القيام بأي شيء.



عبد الرضا علي أسيري

باحث كويتي، يعمل أستاذًا للعلوم السياسية في جامعة الكويت. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة كاليفورنيا، ريفر سايد. وحاضر في برنامج العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة الكويت. عمل مستشارًا سياسيًا لمجلس الأمة في الكويت. نال عددًا من الجوائز، وله العديد من البحوث المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية.

المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على المسار الديمقراطي في الكويت

تعالج هذه الورقة تفاعل الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير في المسار السياسي وتجربة التحول الديمقراطي في الكويت، منذ الاستقلال وحتى الآن. وترى أن طبيعة تأثير تلك المتغيرات وكذا طبيعة التفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية قد اختلفت من مرحلة إلى أخرى. وفي ضوء ما تُشير إليه الدراسات النظرية من تأثير للعوامل الخارجية في تجارب التحول الديمقراطي، تهدف الورقة إلى اختبار تأثير المتغيرات الخارجية في مسار التحول الديمقراطي في الكويت؛ بالتركيز على ما شهدته المنطقة العربية خلال العقد الحالي. وتعرض الورقة تأثير المتغيرات الخارجية، منذ نشأة الدولة وحتى أحداث الثورات العربية وطريقة تفاعلها مع الشأن الكويتي.

تخلص الورقة إلى أن تأثير المتغيرات الخارجية في مسار التحول الديمقراطي في الكويت لم يكن جديدًا، إلا أن الجديد في الحالة الأخيرة هو أنه كان من أسفل إلى أعلى على الأمد القصير. وقد ترك هذا التأثير تداعياته على مجمل الحياة السياسية في البلاد، على نحو يتطلب معه إجراء إصلاحات سياسية مهمة لترسيخ التجربة الديمقراطية في البلاد في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المتوقع تزايدها مستقبلاً؛ فمن الواضح أن هناك جدلية قائمة بين الوضع الداخلي وإحداثيات الخريطة الداخلية والضغط الخارجية، سواء كانت دولية أم إقليمية. وهذه الجدلية تستلزم تغييراً نوعياً في سبل التعامل، بما يواكب المرحلة السياسية والتغيرات الهيكلية الخارجية، وكذلك التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية داخلياً.



عبد الفتاح ماضي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، ومنسق مشروع التحول الديمقراطي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أيضًا أستاذًا زائرًا في مركز وودرو ويلسون بواشنطن، وجامعة دنفر الأميركية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومؤسسة قرطبة بجنيف، وهو مختص في نظم الحكم، والتحول الديمقراطي، والتنمية السياسية، والصراع العربي الصهيوني، ومناهج البحث. من كتبه "العنف والتحول الديمقراطي في مصر"، "الدين والسياسة في إسرائيل". حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بلوس أنجلوس عام 2005.

العوامل الخارجية في أدبيات التحول الديمقراطي وخبرات الثورات العربية

تتناول الورقة موقع العوامل الخارجية في أدبيات التحول الديمقراطي وتطور الاهتمام بهذه العوامل، فضلاً عن البحث في أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في مسارات الانتقال إلى الديمقراطية بعد ثورات 2011 والثورات المضادة لها في 2013. أشارت الورقة إلى أن اهتمام أدبيات الانتقال بالعوامل الخارجية ظل اهتمامًا محدودًا حتى تسعينيات القرن العشرين، عندما ظهرت أدبيات تهتم ببعض الأبعاد الخارجية كمسألة دعم الديمقراطية والمشروطية، ودور دول الجوار، وفرض الديمقراطية من الخارج، وأثر تصاعد ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول على التحول الديمقراطي، وغير ذلك. وعلى الرغم من هذا، تظل الغلبة في تلك الأدبيات للعوامل الداخلية في فهم عمليات الانتقال إلى الديمقراطية وتفسيرها.

وفيما يخص الدول العربية، كان تركيز الأدبيات بصفة عامة على العوامل الداخلية، ولا سيما العوامل الهيكلية كالنفط والقبيلة والثقافة والقبضة الأمنية، وغيرها. ولم تحظ العوامل الخارجية بالكثير من الاهتمام؛ فقلما نجد ربطاً بين طبيعة نظم الحكم في العواصم العربية واحتمالات الانتقال إلى الديمقراطية، وبين عوامل مثل الدعم الخارجي المالي والعسكري والمعنوي لهذه النظم، أو العلاقات الأمنية والعسكرية بين هذه النظم والدول الكبرى، أو ديناميات التفاعل مع الاقتصاد العالمي والتبعية للخارج، أو استخدام خطاب الحرب على الإرهاب، أو ظاهرة تراجع الديمقراطية ذاتها وصعود الدول السلطوية. تشير هذه الأمور بلا شك إلى بعض أوجه الاختلاف بين مسارات التغيير في الدول العربية وغيرها من حالات الانتقال الديمقراطي الأخرى، ويمكن أن تكون جزءاً من أي أجندة بحثية جادة في الانتقال الديمقراطي.



عبد موصى

باحث مصري في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. يهتم بموضوعات التنمية السياسية والإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان وإصلاح السياسات العامة وقضايا التنمية المستدامة. قدّم العديد من المساهمات في برامج تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وغيرها. وله العديد من البحوث في مجال تطوير سياسات التعليم، ودعم الديمقراطية في مصر بعد الثورة. حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة في موضوع سياسات الهوية الأوروبية وأثرها في العلاقات الأوروبية المتوسطة.

النيلولبرالية والتحول الديمقراطي: أثر توجهات المؤسسات المالية الدولية في تعزيز الاستبداد (حالة مصر)

تركز الورقة على صراعات التوزيع وأثرها في حفز الإمكانية الديمقراطية أو إعاقته. وفي سبيل ذلك، تطرح فرضية مفادها أن النيلولبرالية الطرفية، كبرامج وسياسات ورؤية، تمثل عامل انشقاق اجتماعي وسياسي خلال مراحل الانتقال، وبما يعيق شرط الوحدة الوطنية المطلوب لإحداث التحول الديمقراطي وترسيخها بل ويتضاد معه. وفيما تضع الورقة مسألة الإقصاء الاقتصادي والسياسي في الحالة المصرية في بؤرة تحليلها، فإنها حاولت تجاوز محدودية التصور الليبرالي السائد، والذي ينظر إلى الأطراف التي تم إقصاؤها على أنها تنظيمات سياسية فحسب وليس قوى طبقية واسعة (كالعمال مثلاً). وفي مسعاها هذا، وظفت الورقة نظرية قاعدة الاختيار Selectorate Theory لتفسير طبيعة صراعات التوزيع، وكيف أنها في الحالة المصرية تنجم عن مصالح فئوية خاصة مدفوعة بمؤثر خارجي هو الإملءات النيلولبرالية.

وتنتهي الورقة إلى أن الإخلال السلطوي بالعدالة الاجتماعية يجد جذره في القرارات التوزيعية المنحازة التي تخلّ بوضعيات الفئات المهمشة والفقيرة، وتحطم العقد الاجتماعي. وتؤكد أن الطبيعة الخاصة للنيلولبرالية في بلدان الأطراف، وخصوصية شروط تشكّلها، تكمن في عاملين، هما العلاج بالصدمة وفق توصية المؤسسات المالية الدولية، والقمع السياسي والاجتماعي، وأن تلازم العاملين يظل ملمحاً مميزاً لصيغة النيلولبرالية الطرفية التي يتبناها النظام العسكري. وتستشرف الورقة أن الضغوط الاقتصادية من أجل حفز الديمقراطية وما يسمى المشروطة الديمقراطية لن تؤتي أثرها في الحالة المصرية، ولا في الحالات الشبيهة بها؛ جراء تأثير "العناصر المضادة للديمقراطية" المضمرة في نموذج النيلولبرالية المفروض.



عديلة تبار

باحثة سودانية، حاصلة على إجازة الشرف في العلوم السياسية وماجستير في العلوم السياسية من جامعة الخرطوم. عملت مدرسة مساعدة ثم محاضرة في قسم العلوم السياسية بالجامعة. نشرت عددًا من الأوراق والأبحاث حول الشأن السوداني منها: "السياسة الأميركية تجاه حق تقرير المصير لجنوب السودان في الفترة من 2002 إلى 2011".

الأمنة والديموقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان (بالمشاركة مع حسن الحاج علي)

ترمي هذه الورقة إلى دراسة أثر الأمنة في منطقة القرن الأفريقي في التحوّل الديمقراطي لثلاث دول من المنطقة هي جيبوتي والصومال والسودان. وتفترض الورقة أن أمنة قضايا المنطقة جعلت مسألة التحوّل الديمقراطي تحتل مكانًا متدنيًا في قائمة أولويات الدول الكبرى، بينما أضحت محاربة الإرهاب هو الطاغية. وتطرح الورقة الأسئلة التالية: لماذا غلب خطاب الأمنة على خطاب الديمقراطية في منطقة القرن الأفريقي؟ وكيف تتفاعل آليات خطاب الأمنة مع الواقع السياسي؟ وما دور المؤسسات الإقليمية في تعزيز خطاب الأمنة؟ تستخدم الورقة منهجية تحليل الخطاب السياسي، كما تستخدم التحليل التاريخي المقارن الذي يعتمد على تحليل التتابع التاريخي للظواهر. وتتكون هذه الورقة من ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول مفهوم الأمنة من حيث التعريف والنقاش العلمي حولها، كما يتناول تحليل خطاب الإرهاب، وكيف فسّر هذا الخطاب بروز الإرهاب، وينتهي القسم بعرض وتحليل خطاب الأمنة الغربي تجاه أفريقيا. في القسم الثاني، تتناول الورقة بالتحليل الحالات الثلاث. أما القسم الثالث، فيقدم النتائج والخلاصات العامة.

أظهرت الورقة أن الأمنة لها تأثير سلبي في عملية التحوّل الديمقراطي في البلدان الثلاثة، وأن أنماطها قد اختلفت من بلد إلى آخر وفقًا لدرجة الأمنة التي تعرض لها البلد. وتؤيد هذه الورقة ما ذهب إليه دراسة ابراهامس من أن حالات الأمنة لا تأتي في نمط واحد، بل هي تتشكّل في مدى متدرج يبدأ التعامل فيها مع الخطر من المعتاد وينتهي بالاستثنائي. وأبرزت الورقة أن خطاب الأمنة تجاه جيبوتي والصومال والسودان قد تعزز بالصور النمطية لأقاليم "الخطر" وبخطاب الإرهاب الجديد. وظهر تأثير الأمنة في التحوّل الديمقراطي في اتباع سياسة تحقيق الأمن والاستقرار أولاً. ونتيجة لذلك ظهرت "الانتخابات السلطوية" في جيبوتي والسودان و"الديمقراطية العشائرية" في الصومال.



عز الدين حميمصة

باحث مغربي، حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في علم الأديان من جامعة مونتريال بكندا. يشغل عضوية عدد من الجمعيات والهيئات الاجتماعية منها الرابطة الفرنسية الكندية للنهضة المعرفية (ACFAS)، وجمعية الباحثين الكندية في العولمة، والتعددية والإسلام في جامعة مونتريال. شارك في عدد من الفعاليات العلمية الدولية، ونُشر له عدد من الأبحاث باللغتين الإنكليزية والفرنسية، كما شارك في تأليف كتب منها "أسس التفسير القرآني في مشروع عبد السلام ياسين".

دور مراكز البحث في التأثير في الموقف الأمريكي من مسارات الانتقال نحو الديمقراطية في البلدان العربية: النظريات المحددة والمسارات

تحاول هذه الورقة أن تجيب عن سؤال أساس تتفرع عنه أسئلة ثانوية أخرى، وهو: ما العناصر المؤسسة للمواقف الأمريكية من قضايا التحرر في المنطقة العربية أثناء ثورات الربيع العربي؟ ولفهم تأثير هذه العناصر طرحت الورقة سؤالاً عن دور مراكز البحث والتفكير في رسم هذه المواقف، ومحددات هذا الدور، وذلك من خلال نموذج التعامل مع ما عرف بالربيع العربي. وتعتمد هذه الورقة على تتبع مخارج بعض مراكز البحث والمنابر البحثية والإعلامية الرئيسية التي تساهم في رسم السياسات الخارجية للولايات المتحدة أو تؤثر فيها، وكذا على التصريحات الرسمية، إضافةً إلى تتبع التحركات على الأرض والمواقف من حركات التغيير، والثورة المضادة والحروب الأهلية في البلدان العربية. وتتخذ الورقة من تحليل الخطاب أداة منهجية.

تتلخص القيمة المضافة لهذه الورقة في كونها تحاول قراءة الخطاب الأمريكي الداخلي، سواء لدى صناع القرار أو المراكز المؤثرة في رسم السياسات الخارجية الأمريكية، بنظرة تنبني على البحث في النظريات المؤسسة له والخطاب المعتمد خلال الأزمان. والظاهر أن الخطاب المتبع يعتمد المصلحة الأميركية قيمةً مطلقة، أما الباقي فلا يعدو كونه مقاصد إجرائية. وهو ينظر إلى المنطقة العربية على أنها مجال لهذه المصالح وربطها بالولايات المتحدة ارتباطاً أشبه ما يكون بعلاقة المستعمر بالمستعمر، بدلاً من علاقة الشركاء الأكفاء فيما بينهم. وهكذا تحولت المواقف لدى صناع القرار الأمريكي من الابتهاج والتعاطف إلى التحريض ضد فعاليات الربيع العربي.



عماد حرب

باحث لبناني أميركي، معني بشؤون الشرق الأوسط والسياسة الأميركية والعلاقات الدولية والسياسة المقارنة. عمل أستاذًا مساعدًا في جامعة جورجتاون في واشنطن. ويعمل حاليًا مديرًا للأبحاث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع واشنطن. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة يوتا، بأطروحة عن الجيش والانتقال الديمقراطي في مصر وتركيا. له العديد من الأبحاث والكتب المنشورة منها "تراجم والعالم العربي: تقييم السنة الأولى"، و"التحديات المحلية والإقليمية للعلاقات الأميركية الإيرانية".

الدول الإقليمية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر

تعالج هذه الورقة الدور الذي أدّته الدول الإقليمية في تحول مصر من تجربتها الديمقراطية القصيرة إلى السلطوية في عام 2013. تقدم الورقة في القسم الأول فرضيتها الرئيسية، ومفادها أن قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية هي الفواعل الأشدّ تأثيرًا في التحول الذي شهدته مصر؛ إذ احترمت قطر إرادة المصريين في التحول من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية، بينما أحبطت بقية الدول المذكورة البداية الديمقراطية، وساعدت على إعادة تأسيس السلطوية في مصر. وتبدأ الورقة بمناقشة الأدبيات المتعلقة بالأشكال المختلفة التي يمكن أن تأخذها التأثيرات الدولية في التحولات الديمقراطية، ثم تعالج كيف أن الولايات المتحدة، وهي الحليف الدولي المؤثر في مصر، قد فشلت في دعم التحول الديمقراطي، على الرغم من التصريحات الرنانة لمسؤولي إدارة أوباما منذ عام 2009.

وتخرج الورقة ببعض الدروس المستفادة من الحالة المصرية حول التأثيرات الإقليمية في التحول الديمقراطي. أولها أن غياب الولايات المتحدة، وهي الفاعل الدولي المؤثر في الحالة المصرية، قد منح الدول الإقليمية حرية التدخل والتأثير في الظروف الداخلية المصرية بما يحقق مصالحها الإستراتيجية. وثانيها أن الدول الإقليمية التي تؤثر في الأحداث والتطورات في البلدان التي تشهد تغييرًا تحتاج إلى موارد مادية لتقوم بأدوارها. وثالثها أن الفاعلين الإقليميين في حاجة إلى داعمين محليين في البلدان التي تشهد تحولًا، وذلك للمساعدة في تنفيذ أجنداتهم.



فاطمة الصمادي

باحثة أردنية، تعمل في مركز الجزيرة للدراسات. عملت أستاذة مساعدة في جامعة الزرقاء وجامعة الشرق الأوسط. ونالت درجة الماجستير في دراسات المرأة من الجامعة الأردنية، ودرجة الدكتوراه في الاتصال الجماهيري من جامعة العلامة الطباطبائي بطهران. نشر لها عدد من الكتب منها "التيارات السياسية في إيران"، و"العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة".

من تونس إلى سورية.. كيف تعاملت إيران مع الثورات العربية؟

تبحث هذه الورقة في الكيفية التي قرأت بها إيران الثورات العربية، وكيف حاولت أن تجد منها مدخلاً لتعزيز نفوذها والتبشير بنموذج سياسي أسمته "الديمقراطية الدينية"، كما تبحث في الأسباب التي جعلتها تتراجع عن حماسها تجاه الثورات.

وتوصلت الورقة إلى أن إيران اعتبرت الثورات العربية، خاصة في تونس ومصر، "صحوة إسلامية" واعتبرتها مرحلياً تصب في صالح سياستها، لكن ما لبثت أن وجدت أن الأمر يسير عكس ما تريد، فتحول الحماس إلى نقد ووجه أساساً إلى الإخوان المسلمين والإسلاميين عامة. وتوضح الورقة أن إيران اعتبرت الثورة السورية "ظاهرة غير وطنية" جرى صناعتها في الخارج. ولهذا اتسمت سياسة إيران تجاه سورية بالبعدين الواقعي الجيوسياسي والأمني (على الرغم من الشعارات الأيديولوجية) بهدف حماية مصالحها عبر الحفاظ على نظام الأسد، واعتبار المجموعات السلفية المعارضة له أكبر تهديد أمني لها. كما تأثرت سياستها تلك بطبيعة علاقات طهران بالرياض؛ فقد رأت أن سقوط الأسد من شأنه أن يضعف من مكانة إيران أمام السعودية، وإلى زعزعة نفوذها في العراق. وتنتهي الورقة إلى أن إيران سجلت تقدماً جيوسياسياً في سورية والمنطقة، لكن سياستها تجاه الثورات العربية جعلت منها وعلى عكس ما أرادت نموذجاً للديكتاتورية في المنطقة، في وقت كانت تأمل فيه أن تكون نموذجاً لـ "الديمقراطية الدينية". ولعل سقوط النموذج هو أكبر الخسائر التي منيت بها إيران، فضلاً عن تعزيز صورتها بصفها دولة شيعية في وقت كانت تسعى فيه لتقديم نفسها على أنها دولة قائدة في العالم الإسلامي.



فرج معتوق

أستاذ التاريخ المعاصر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بقسم التاريخ بجامعة تونس، وباحث متخصص في تاريخ العلاقات الدولية. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس. عمل أستاذاً زائراً بجامعة ماساشيوستس في بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية، ويشغل إلى اليوم منصب أستاذ علم الاجتماع السياسي بالمعهد الأعلى للدراسات التجارية بقرطاج (IHEC - Carthage).

فرنسا وثورات الربيع العربي: تونس مثالا

تتمحور إشكالية هذه الورقة حول التساؤلات التالية: كيف كان الموقف الرسمي الفرنسي تجاه الانتفاضة التونسية التي تحولت سريعاً إلى ثورة؟ وكيف كان موقف المجتمع المدني من إعلاميين ومثقفين ورموز فكرية وسياسية مختلفة؟ أيكون قد حصل تطور في تلك المواقف من الثورة مع مرور الأيام والأسابيع، أم أنها بقيت على حالها؟ وأخيراً ما الأسباب الكامنة وراء تلك المواقف؟

تخلص الورقة إلى نتائج عدة، أهمها أن صورة الإنسان العربي تغيرت بفضل حركات الربيع العربي؛ إذ أصبحت الثورة التونسية على وجه الخصوص حدثاً مهماً ومؤثراً. وبانتفاضة الجماهير في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين، انكشفت صورة جديدة للإنسان العربي عكس الصورة النمطية التي يتبناها الغرب عنه، والتي ترى في الإنسان العربي صنفين، إما "الغني والمتغطرس"، وإما "الفقير والمستغل الذي يعيش تحت قبضة الدكتاتورية". وتوضح الورقة أن الربيع العربي كان محط إعجاب لدى شريحة فرنسية قليلة العدد، لكنها راسخة في ثقافتها الإنسانية من جهة، وفي صلب الإرث الثقافي الفرنسي الحامل لإرث ثورة 1789 الفرنسية من جهة أخرى. كما توضح أن الربيع العربي كان مصدر قلق لشريحة فرنسية قليلة العدد. ويمكن تقسيم هذه الشريحة إلى قسمين: الأول يستكثر على العالم والإنسان العربي أن يكون مفجراً للثورات والتمرد ضد الطغيان، والثاني يخاف من فكرة الثورة لأسباب سياسية لا تتعلق بالسياسة الداخلية لفرنسا أو أوروبا، وإنما لأسباب خارجية تتعلق بإسرائيل ومستقبلها، بصفتها كياناً غريباً مزروعاً في قلب المنطقة العربية يعيش بحق أزمة وجودية.



فوزية الفرجاني

باحثة تونسية، حاصلة على درجة الدكتوراه في اللغة والآداب والحضارة عن أطروحة عنوانها "الولايات المتحدة والعرب 1991 - 2008: دراسة في الهيمنة واستراتيجياتها". تشغل عضوية وحدة المتخيل بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في صفاقس. شاركت في ندوات علمية دولية وتهتم بدراسة القضايا العربية الأميركية والبحث في الإرهاب والتطرف. لها عدد من الدراسات المنشورة منها "بيانات ضد التكفير: دراسة في خطاب المثقفين العرب".

دعم الانتقال الديمقراطي في تونس (2011 - 2016) - دراسة في السياسة الأميركية

تهتم هذه الورقة بدراسة السياسة الأميركية تجاه الانتقال الديمقراطي في تونس بين عام 2011 الذي اندلعت فيه الثورة التونسية وعام 2016 الذي انتهت بنهايته ولاية الرئيس باراك أوباما. وقد انطلقت الورقة من التساؤلات التالية: ماذا يعني دعم الانتقال الديمقراطي في السياسة الأميركية؟ وما علاقة هذه السياسة بإستراتيجية الأمن القومي؟ وفيم تتمثل الطرق والوسائل المعتمدة في تنفيذها؟ وإلى أي حدّ لقيت هذه السياسة قبولاً وأثرت تأثيراً فعلياً؟

توصلت الورقة إلى بعض النتائج؛ فقد تبين أنّ إدارة أوباما تبنت في دعم الانتقال الديمقراطي في تونس نموذجاً نظرياً للتحوّل الديمقراطي، تداخل فيه المعطيان السياسي والاقتصادي وتكاملا، ولكنّ سياستها العملية أثبتت أنّ بعض الوعود لم تتحقّق. واتضح أنّ مجالات الدعم وطرقه وأدواته والأطراف الفاعلة فيه متنوّعة، وأنّ المجال الأمني كان ذا أولوية. وهو ما دلّ على أنّ هذه السياسة ترددت بين الدوافع المثالية المتمثلة في تأييد الديمقراطية، وأولويات السياسة الواقعية الساعية لتحقيق المصالح الإستراتيجية الثابتة. وتبين كذلك أنّ هذه السياسة محدودة المقبولية والفاعلية؛ بسبب جملة من العوائق البنوية والإستراتيجية. ولهذا بات واضحاً أنّ العوامل الداخلية في تونس أشدّ فاعلية؛ وذلك استناداً إلى طبيعة الديمقراطية التي لا تُستورد وإنما هي مسار شائك وعسير يُعاش في فضاء تطغى تفاعلاته الداخلية على غيرها من العوامل.



محمد أحمد بنيس

كاتب وباحث مغربي. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. يشغل عضوية اتحاد كتاب المغرب. صدرت له أعمال شعرية بالعربية والإسبانية. وهو مراسل مجلة الحسيمة الإسبانية في الوطن العربي، ويكتب في صحيفة العربي الجديد. شارك في العديد من الملتقيات والمؤتمرات العلمية، بدراسات منها "هيئة الإنصاف والمصالحة ومسار العملية الانتقالية في المغرب".

لبرلة من دون ديمقراطية: دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية

تهدف الورقة إلى مساءلة دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، وتطرح تساؤلات جوهرية: كيف أسهمت العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية عبر تشجيعها على لبرلة بناها وسلوكها ضمن حدود معيَّنة لا تسمح بالتحول نحو الديمقراطية؟ وما دور هذه العوامل في الارتجاجات التي عرفها الحقل السياسي المغربي، منذ نهاية الحرب الباردة إلى الآن، مروراً بمنعطف الربيع العربي؟ وكيف عبأ الفاعلون الخارجيون مختلف الموارد للتأثير في مشروع التحول الديمقراطي في المغرب؟

وتخلص الورقة إلى أنه بقدر ما ساهمت العوامل الخارجية في توسيع هامش اللبرلة في الحقل السياسي المغربي، ساهمت أيضاً في الحد من هذه اللبرلة، خصوصاً مع غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل لإنضاجها وتطويرها. وهو ما يؤكد أن البيئة الدولية للديمقراطية تظل بطبيعتها متناقضة. لم ينظر الفاعلون الدوليون إلى التحول الديمقراطي بالمغرب، باعتباره خريطة طريق لحكومة بسقف زمني محدد؛ الأمر الذي يعكس عدم جدية هؤلاء ومحدودية تأثيرهم في الدفع بعجلة الديمقراطية. أما النظام المغربي، فهو لا يتردد في استثمار العوامل الخارجية التي تقف حجر عثرة أمام التحول الديمقراطي. إن قدرة النظام على توظيف العوامل الخارجية، إيجابياً وسلبياً، حوّلتها هامشاً لتدبير التوازنات الداخلية، من خلال التحكم في منسوب اللبرلة داخل مؤسساته، والحفاظ على نواته السلطوية، والحيولة دون ديمقراطيته بما يمكن أن يُفضي إلى بناء تعاقد اجتماعي وسياسي جديد.



محمد الشرقاوي

أستاذ النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسن في واشنطن، ومحلل في مركز الجزيرة للدراسات. عمل ضمن لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في مجال آليات الانتقال السياسي، وهو حالياً زميل في مركز السرديات وتحليل النزاعات، وعضو اللجنة الأكاديمية الاستشارية للمركز العربي، فرع واشنطن. من كتبه المنشورة بالإنكليزية "ما هو التنوير؟ استمرارية أم قطيعة في أعقاب الانتفاضات العربية"، و"المدنيون والحرب المعاصرة: النزاع المسلح وأيديولوجيا الحرب".

الانتفاضات العربية والموقف الأميركي: أخلاقيات السياسة أم استراتيجيات المصالح؟

ترى الورقة أن دراسة موقف الولايات المتحدة الأميركية من الانتفاضات العربية تقتضي تفكيك العامل الخارجي، ليس من منطلق ما هو مرتقب أو مفترض من الداخل إلى الخارج فحسب، بل أيضاً في اتجاه معاكس من الخارج إلى الداخل؛ أي من رؤية واشنطن ذاتها وبمنطق مراعاة مصالحها الإستراتيجية، ولو بما قد يتعارض أحياناً مع مبادئها وقيمتها العليا وأدبيات سياستها الخارجية حول الحرية والإصلاحات الديمقراطية. كما تهتم الورقة بمدى ارتباط حركة الانتقال الديمقراطي العربي بتقلبات المدّ الديمقراطي في العالم.

وخاصة ما توصلت إليه الورقة أنه من العبث التعويل على المسؤولية الأخلاقية لدى الولايات المتحدة في عهد ترومب لدعم مسيرة الانتقال الديمقراطي العربي؛ وذلك لثلاثة أسباب رئيسية؛ أولاً، عدم تغير موقف ترومب من الانتفاضات العربية عندما قال في إحدى تغريداته في الخامس من تموز/ يوليو 2013 "الربيع العربي لا يؤدي إلى نتائج إيجابية. اسم جيد، ونتائج سيئة!". فليس غريباً أن يتجاهل الرئيس ترومب الآن مبادرات المجتمع المدني العربي، ويقوّض أي دعم مالي أو معنوي أميركي لها. فمنذ الشهور الأولى على دخوله إلى البيت الأبيض، قرّر تقليص مخصصات المساعدات الخارجية بنسبة الثلث من مبلغها الأصلي 42 مليار دولار، وإن كانت لا تزيد عن نسبة واحد في المئة من الميزانية القومية الأميركية. ثانياً، على خلاف كلنتون وبوش الابن وأوباما، لا يتورّع ترومب عن تهميش الحرية وحقوق الإنسان في الخطاب الرسمي للبيت الأبيض ووزارة الخارجية. ويتعين على الكثير من المراقبين أن يعيدوا تفسيراتهم ملياً لقراره الانسحاب من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فهذا القرار يمثل مجازة لموقفه الأصلي من فلسفة احترام حقوق الإنسان. وثالثاً، علاوة على أن أميركا ترومب دخلت حقبة الانعزالية وأدارت ظهرها لثقافة حقوق الإنسان ودلالاتها المبدئية في العلاقات الدولية، ثمة نذير شؤم آخر، هو تزامن البراغماتية المصلحية لترومب مع تراجع المدّ الديمقراطي في العالم؛ إذ تشير الورقة إلى أن وتيرة الديمقراطية تراجعت في أربع وعشرين دولة العام الماضي.



محمد المنشاوي

صحافي وباحث. حاصل على ماجستير في العلوم السياسية من جامعة آكرون الأميركية، كما حصل على الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في واشنطن. مدير برامج اللغات والدراسات الإقليمية في معهد الشرق الأوسط في واشنطن ومدير مكتب التلفزيون العربي في واشنطن سابقاً. من مؤلفاته كتاب: "أمريكا والثورة المصرية" الصادر عن دار الشروق المصرية عام 2015.

العلاقات العسكرية المصرية-الأميركية ومسألة الانتقال الديمقراطي في مصر

تعالج الورقة تصور واشنطن لما يجب أن تكون عليه "عقيدة الجيش المصري القتالية"، وكيف أفرزت تطورات الأوضاع السياسية في مصر - والمتمثلة في تدخل الجيش في العملية السياسية - فرصة نادرة لواشنطن لفرض تصوراتها والبدء في عملية تغيير فعلي لعقيدة الجيش المصري، بما يتوافق مع تصورات واشنطن ومصالحها التي لا ترتبط على الإطلاق بضرورة تحول مصر تجاه الإصلاح السياسي. وتحاول الورقة الإجابة عن الأسئلة التالية: هل هناك علاقة بين تطورات السياق الداخلي في مصر بعد تموز/ يوليو 2013 وقدرة واشنطن على تغيير عقيدة الجيش المصري؟ وهل استغلت واشنطن ممارسات الجيش المصري وسلوكياته تجاه عملية التحول الديمقراطي الوليدة، من أجل تحقيق هدف إستراتيجي أميركي قديم، يتمثل في تغيير عقيدة الجيش المصري بما فيها تغيير طبيعة تسليحه؟

ومما تخلص الورقة إليه أن واشنطن تعتقد أنها تتجح في مسعاها القديم لتغيير العقيدة القتالية للجيش المصري، وساعدها في ذلك تطورات الداخل المصري الذي يركز فيه الجيش بالأساس على مكافحة الإرهاب داخل مصر. وعلى الرغم من فشل النظام المصري في إقناع الدوائر الأميركية بأهمية الدور المصري في خدمة المصالح الإستراتيجية لواشنطن، أو أن تعرض القاهرة نفسها على أنها دولة قائدة مؤثرة في ملفات مهمة لواشنطن، كملفات ليبيا وسورية واليمن أو حتى القضية الفلسطينية، جاء تبرير وزارة الخارجية لميزانية عام 2018 الفيدرالية مؤكداً أهمية دعم مصر في مجال مكافحة الإرهاب.



محمد سعدي

باحث مغربي، يعمل أستاذًا للعلوم السياسية وحقوق الإنسان في جامعة محمد الأول بوجدة في المغرب. حاصل على ماجستير القانون الدولي والمقارن للبيئة من جامعة ليموج بفرنسا. نال درجة الدكتوراه في القانون العام بأطروحة عنوانها "الدينامية الجديدة للعلاقات الدولية". نائب رئيس مركز الأبحاث والدراسات في الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان سابقًا. له دراسات منشورة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، وكتب منها "مدخل للعلوم السياسية: دراسة في الأصول النظرية".

الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي

تجادل الورقة بأن المشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي أصبحت تحتاج إلى إعادة نظر معمقة، وإلى تفكير جديد في آليات دعم الإصلاحات السياسية في دول العالم العربي، بعد الحراك العربي عام 2011. فلم يعد من المجدي استمرار التركيز على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية على حساب الإصلاحات الديمقراطية. تسعى الورقة من منطلق المنهج التحليلي الاستقرائي للبحث عن معالم المشروطية الديمقراطية وموقعها في السياسات الأوروبية للجوار والشراكة. وتتساءل: كيف ينظر الاتحاد الأوروبي إلى قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي قبل الحراك العربي وبعده؟ وإلى أي حد نجحت السياسات الأوروبية المرتبطة بالمشروطية الديمقراطية في دعم ديناميات الحراك العربي وتفاعلاته؟ ألا يمكن لغلبة منطق الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب أن تفرغ المشروطية من نواتها الصلبة؟ وما الآفاق المتاحة لمنح دعم حقيقي للإصلاحات السياسية الديمقراطية داخلها؟

وتخلص الورقة إلى أن المشروطية الديمقراطية مبدأ أساسي في سياسات الاتحاد الأوروبي الذي يقدم نفسه على أنه مروج ومحفز للديمقراطية، و"كقوة معيارية". لكن الواقع غير ذلك؛ لأن الاتحاد فضل في كثير من الأحيان الاعتبارات الإستراتيجية على حساب المقاييس المعيارية والأخلاقية. وما زال الصراع والارتباك الحاد داخل سياسات الاتحاد الأوروبي قائمين بين خيارين: الرهان على الاستقرار مع التضحية بالمثّل الديمقراطية لتحقيق الإصلاحات على المدى المتوسط والبعيد، أو الرهان على التحول الديمقراطي والضغط لإرساء فعلي لقيم دولة القانون وحقوق الإنسان، بصفتها شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار وعدم الرضوخ لفكرة استدامة الأنظمة التسلطية لضمان الاستقرار.



مروة فكري

باحثة مصرية، تعمل أستاذة مساعدة في قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة. حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نورثيرن بيوستن في الولايات المتحدة. شغلت عددًا من المناصب الأكاديمية التعليمية في عدة جامعات وحازت العديد من الجوائز الأكاديمية. من دراساتها المنشورة: "السياسة الإسرائيلية تجاه الهند والصين"، "التحولات الأمنية والدولة القومية: دراسة نظرية".

القوى السلطوية الإقليمية واحتواء التحول الديمقراطي: حالتا السعودية وروسيا

تركز الورقة على حالتي روسيا والسعودية؛ باعتبارهما من الدول الإقليمية السلطوية المؤثرة إقليميًا، والتي برزت منذ منتصف التسعينيات (بالنسبة إلى روسيا تحديدًا) وتعززت حديثًا (السعودية وروسيا أيضًا). تتناول الورقة النفوذ الذي مارسه كل منهما في مسارات الانتقال في الدول القريبة منها جغرافيًا أو التي تمثل أهمية جيوسياسية خاصة لكليهما؛ نظرًا إلى كونهما تقعان في إقليمين يمثلان مركزًا للسلطوية في العالم – هما الاتحاد السوفياتي السابق والشرق الأوسط – وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلين: كيف أدركت الدول السلطوية الإقليمية التحولات الديمقراطية في دول الجوار القريب؟ وكيف أثر ذلك في مسار التحول في الدول المعنية؟

خُصت الورقة إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن في حالتي روسيا والمملكة العربية السعودية تكون الفواعل الخارجية منخرطة في مباراتين أساسيتين: المباراة الأولى مرتبطة ببقاء النظام، والمباراة الثانية هي تأمين مصالحها الإقليمية الجيوسياسية. يضاف إلى ذلك إدراك كل من روسيا والسعودية للاحتجاجات وحركات التمرد على أنها "مصدر تهديد" ونمط يمكن إعادة إنتاجه على المستوى الداخلي. ولذلك أصبحت مطاردة الثورات حجر زاوية في الإستراتيجية الأمنية لكل من موسكو والرياض. وتزداد فاعلية الدعم السلطوي الخارجي مع وجود معارضة ديمقراطية ضعيفة في الدولة المستهدفة، واحتفاظ النظام الحاكم القديم بتماسكه، وعدم توافر دعم ديمقراطي خارجي قوي. بينما تقل فاعلية الدعم السلطوي الخارجي، حتى إذا ما كان تصور التهديد لدى الدولة المتدخلّة قويًا، كلما كانت هناك معارضة ديمقراطية قوية في الدولة المستهدفة وعدم تماسك النظام الحاكم ووجود دعم ديمقراطي خارجي قوي.



مهند مصطفى

باحث فلسطيني، يعمل محاضرًا مشاركًا في كلية الدراسات الأكاديمية ومديرًا عامًا لمدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، في حيفا. صدر له العديد من الكتب والدراسات العلمية في مجلات محكمة حول الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، والسياسة الإسرائيلية، والقضية الفلسطينية.

التدخل الإسرائيلي في الثورات العربية: دراسة الحاليتين المصرية والسورية

ترمي هذه الورقة إلى تحليل السلوك والمواقف الإسرائيلية تجاه الثورات العربية، وتداخلها مع التطورات التي حدثت منذ اندلاع الثورات في كانون الأول/ ديسمبر 2010. وذلك من خلال دراسة السياسات الإسرائيلية تجاه الحاليتين المصرية والسورية تحديدًا. وتعتمد الورقة في معالجتها هذه المسألة على تحليل الخطاب الإسرائيلي بما يشمل تصريحات لمسؤولين إسرائيليين وأوراق سياساتية إسرائيلية حول الثورات العربية وتحولاتها من جهة، والسلوك السياسي تجاه بعض دول الثورات، لا سيما مصر وسورية، من جهة أخرى.

وتنطلق الورقة من مجموعة من المقولات، أولاً: أن الفكر الصهيوني والتوجهات الإسرائيلية معادية للتحويلات الديمقراطية في المنطقة العربية، ثانياً: أصابت الثورات العربية الرامية إلى إنجاز عمليات انتقال نحو الديمقراطية إسرائيل بقلق وخوف كبيرين في المرحلة الأولى من موجات التحول الديمقراطي، والتي يمكن تحديدها من الثورة المصرية في كانون الثاني/ يناير 2011، إلى الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو 2013. ففي هذه المرحلة، رأت إسرائيل في تقييمها أن الثورات العربية ستشكل مرحلة إستراتيجية جديدة في المنطقة لا تصب في مصالحها. ثالثاً: في المرحلة الثانية من الثورات العربية (مرحلة الثورات المضادة للثورات الديمقراطية)، انتقلت إسرائيل من موقع القلق الإستراتيجي على مكانتها ومصالحها إلى مرحلة التأثير والاستفادة من مآلات المرحلة الثانية نحو تعزيز نفوذها، والتحالف مع الثورات المضادة، على نحو مباشر وغير مباشر.



نوري دريس

باحث جزائري، يعمل أستاذًا محاضرًا ورئيسًا لبرنامج الاجتماع السياسي بجامعة سطيف 2. نال درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي عن أطروحة تناولت "الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: مقارنة سيولوجية للعلاقة الدولة-المجتمع". له عدة أبحاث نشرت ضمن كتب، منها "الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة"، و"دراسات في سوسولوجيا الأزمة: الجزائر نموذجًا".

الجزائر: تجربة تحول ديمقراطي في سياق فشل اقتصادي: الريع والجماعات الريعية بصفتها نفيًا للسيادة ومكثفًا للتدخل الخارجي

تختبر الورقة فرضية مفادها أنه لا يمكن استبعاد دور العامل الخارجي، الإقليمي والدولي، في دعم الاستبداد وقوى الثورة المضادة. ولكن يجب الانتباه إلى أن توقف القوى الخارجية عن دعم هذه الأنظمة لا يعني بالضرورة أن التحول الديمقراطي سينجح. يجب التمييز بين تفسير مرتكزات الاستبداد وشروط تحرر ديناميكية الديمقراطية. ترى الورقة أن ارتباط المجتمعات العربية اقتصاديًا بالريع والسوق العالمية هو أحد أهم أسباب فشل التحول الديمقراطي؛ لأن هذا الأخير مرتبط بالتحول أولاً نحو الرأسمالية المنتجة. كما تدرك الجماعات الريعية جيّدًا أن فقدان السلطة يعني فقدان كل الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها. ولهذا، تعمل على إجهاد كل تحول نحو الرأسمالية المنتجة وتفادي الخضوع لقوانين السوق.

إن التحول المجزأ (المختزل في اعتماد الأحزاب السياسية وإقرار الانتخابات) ما هو إلا فرصة جديدة لترميم واجهة النظام التسلسلي، ينتهي بسرعة إلى تمييع الساحة السياسية وإخراج المجتمع من الحياة السياسية ومن الاهتمام بالشأن العام؛ إذ يتحول الحزب السياسي إلى شركة تجارية تتفاوض على مصالح مادية مباشرة مع السلطة مقابل منحها اعتمادًا وبعض المناصب. وأظهرت التجربة الجزائرية أن رهانات النظام في المحافظة على السلطة كانت داخل الحقل الاقتصادي، وأن إكحامه القبضة عليه سمح للنظام بإبطال مفعول التعددية الحزبية. إن برجوازية مستقلة عن السلطة، ونشطة في الإنتاج الصناعي هي القادرة على وضع حدود للسلطة السياسية وإجبارها على أن تحاسب من قبل الناخبين.



ياسر درويش جزائري

باحث أكاديمي، يعمل أستاذًا مساعدًا في كلية العلوم الإنسانية بجامعة فيتسبورغ بالولايات المتحدة. حاصل على الدكتوراه في الدراسات الألمانية والدراسات العابرة للتخصصات الإنسانية من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. له مسيرة طويلة في التدريس في جامعات مختلفة، ونشر عددًا من البحوث المتصلة باهتماماته واختصاصه. كما شارك بأبحاثه في العديد من المؤتمرات.

إيران وتركيا والثورة السورية: الدور الإقليمي والتحالفات الدولية

تبين هذه الورقة أن ما جرى في سورية منذ اندلاع الثورة في 2011، وحتى الآن، يبرهن على عدم إمكانية دراسة الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط بمعزل عن الأدوار الدولية للقوى العظمى. فإيران لم تكن لتنتصر في سحق الثورة السورية من دون مساعدة روسيا، وتركيا لم تكن لتخسر رهانها على الثورة السورية لولا خذلان - إن لم يكن عداء - حلفائها. لذلك يُطرح السؤال: لماذا اتخذت أميركا إيران - وهي من ألد أعدائها - حليفًا في العراق، بينما تحالفت في سورية مع القوات الكردية المعادية لحليفتها وعضو منظمة حلف الشمال الأطلسي، تركيا؟ ففي هذه التحالفات تناقض للعلاقات الدولية التي سادت الشرق الأوسط منذ حدوث الثورة الإيرانية في 1979؛ إذ أدت إيران دور العدو الأكبر للولايات المتحدة في المنطقة، بينما كانت تركيا حليف أميركا الوثيق. تتطلب هذه التناقضات إعادة قراءة للسياسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط لفهم التغييرات.

وتخلص الورقة إلى أنه في الفهم التقليدي لسياسة توازن القوى، كان من المفروض أن تجعل الولايات المتحدة تركيا تؤدي دور الموازن لإيران في سورية. ويعني عدم حدوث ذلك أن الولايات المتحدة تتخوف من شيئين أكثر من تخوفها من توسع النفوذ الإيراني، هما انتصار الثورة السورية، وتعاضم نفوذ تركيا. تجبر كل هذه المجرىات محلل السياسات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط على إعادة قراءة هذه السياسات والتحالفات، في ظل التطورات التي حدثت منذ اندلاع الثورة السورية.

رؤساء الجلسات

الجلسة الأولى: منير كشو

باحث تونسي، أستاذ الفلسفة الأخلاقية والسياسية في جامعة تونس. صدر له كتابان بالفرنسية حول الفيلسوف الأميركي المعاصر جون رولز: "دراسات رولزية" (2006)؛ و"العادل ومعاييره: جون رولز ومفهوم السياسة" (2007). آخر ما صدر له ترجمة وتقديم لكتاب رونالد دوركين، "أخذ الحقوق على محمل الجد" (2015).

الجلسة الثانية: عبد الرضا علي أسيري

باحث كويتي، يعمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة الكويت. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة كاليفورنيا، ريفر سايد. وحاضر في برنامج العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة الكويت. عمل مستشاراً سياسياً لمجلس الأمة في الكويت. نال عدداً من الجوائز، وله العديد من البحوث المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية.

الجلسة الثالثة: منية الرقيق

أستاذة علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بجامعة تونس. تشرف على مجموعة البحث حول "الدراسات النسائية" بمخبر فيلاب. لها أعمال منشورة في الدراسات الجندرية في مجال الشغل والسياسة والجسد. ونشر لها أعمال منها: السياحة وعمل المرأة، المهندس التونسي، الذات المجروحة والأوثنة المتألّمة. تشغل عضوية الجمعية التونسية لعلم الاجتماع.

الجلسة الرابعة: معز السوسي

أستاذ محاضر في العلوم الاقتصادية بمعهد الدراسات التجارية العليا بقرطاج. عضو المجلس التنفيذي لجمعية الاقتصاديين التونسيين، وعضو مخبر البحث "استشراف واستراتيجية التنمية المستدامة" بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس. عمل خبيراً في تقييم السياسات التشغيلية لدى المكتب الدولي للشغل. يهتم في مجال بحوثه بسوق الشغل، وإشكاليات الحوكمة والتنمية. هو أيضاً عضو في الهيئات العلمية لعدد من البرامج الدولية.

الجلسة الخامسة: حسن الحاج علي

باحث سوداني، أستاذ وعميد سابق لكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الخرطوم. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1992. وهو رئيس تحرير مجلة "دراسات الإسلام المعاصر". نشر له عدد من الدراسات والبحوث المحكمة، ومن كتبه الأخيرة "خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة".

الجلسة السادسة: فتحي الجراي

باحث تونسي، رئيس الهيئة الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب بتونس. تولى وزارة التربية في حكومة الكفاءات المستقلة بالجمهورية التونسية (2014). وهو أستاذ العلوم الاجتماعية في المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية في جامعة قرطاج. ترأس الجمعية التونسية للخدمة الاجتماعية، كما يشغل عضوية المجلس العلمي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (فرع تونس). له بحوث ومقالات ومدخلات متعدّدة في علم الاجتماع المهني وعلم الاجتماع الثقافي وعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس التربوي والخدمة الاجتماعية والعمل الإنساني.

الجلسة السابعة: منير السعيداني

أستاذ تعليم عالٍ وباحث. تحصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع عام 2001. يقدم منذ سنة 2000 دروس النظرية السوسولوجية والأنثروبولوجيا الثقافية وعلوم اجتماع الثقافة والاتصال ما بين الثقافي والمعارف والتغير الاجتماعي في الجامعات التونسية. حاضر بالعربية والفرنسية والإنكليزية في العديد من الجامعات العربية والأجنبية. صدرت له عشرات المقالات، وكتب وترجمات في الاختصاص.

الجلسة الثامنة: مهدي مبروك

أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية. عضو المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة). نشر عدة مؤلفات حول الهجرة والشباب والثقافة. تولى حقيبة وزارة الثقافة بالجمهورية التونسية بعد الثورة خلال الفترة 2012 - 2014. يدير حالياً فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتونس.

الآن أونلاين

إطالة جديدة لموقع المركز العربي
وإطلاق مواقع دورياته العلمية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

www.dohainstitute.org

تباي
Tabayyun

لدراسات الفكرية والثقافية

tabayyun.dohainstitute.org

عُمران
omran

للتعليم الاجتماعي والإنساني

omran.dohainstitute.org

إستراف
ISTISHRAF

لدراسات المستقبلية

istishraf.dohainstitute.org

OSTOUR
سُطُور

لدراسات التاريخة

ostour.dohainstitute.org

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

siyasatarabiya.dohainstitute.org

من إصدارات المركز العربي حول التحول الديمقراطي



دعوة للمشاركة

مسرّع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية

المؤتمر السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي

العدالة الانتقالية

والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية

السياسة، والتاريخ، والذاكرة

تونس: 27 - 29 أيلول / سبتمبر 2019

تقوم العدالة الانتقالية، وهي عملية سياسية في الأساس، على تضافر جهود الساسة وناشطي حقوق الإنسان والمجتمع المدني فضلاً عن مساعدة المنظمات غير الحكومية والجماعة الدولية، وصارت لها عدة أركان غدت معروفة، هي: الحق في الحقيقة عبر تأسيس لجان كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة للضحايا، والتعويض سواء الفردي أو الجماعي، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو النزاعات الداخلية المسلحة وذلك لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات. فضلاً عن أن حالات كثيرة شهدت إجراء مصالحتات وطنية شاملة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وإعادة البناء الاجتماعي بعد سنوات طويلة من الحروب الأهلية أو النزاعات الداخلية.

عرفت الدول العربية بضع تجارب محدودة للعدالة الانتقالية افتتحها المغرب عام 2004 بـ "هيئة الإنصاف والمصالحة"، لكنها بقيت محدودة التأثير على المستوى العربي لأنها لم تترافق مع أي انتقال سياسي. كما أنها لم تطبق إجراءات العدالة الانتقالية كلها وأهمها العدالة للضحايا. غير أن الحاجة إلى تطبيقات العدالة الانتقالية في العالم العربي على الصعد السياسية والحقوقية والقانونية ازدادت في المجتمعات العربية، خاصة بعد الثورات وعمليات الإصلاح التي شهدتها الدول العربية عام 2011. وكانت تونس أول دولة عربية تبدأ مساراً رسمياً للعدالة الانتقالية متمثلاً أولاً في تخصيص وزارة للعدالة الانتقالية، ثم تأسيس ما يسمى "هيئة الحقيقة والكرامة" التي نجحت في عقد عدد كبير من جلسات الاستماع العمومية شملت ضحايا، كما أنها شملت عدداً من المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وتواجه هذه الهيئة اليوم تحديات كبيرة تهدف إلى تعطيل عملها. كما كان هناك مسار للعدالة الانتقالية في ليبيا خلال فترة حكم المجلس الوطني الليبي، وفي اليمن ما بعد الثورة خلال فترة الحكومة المؤقتة حيث تشكلت وزارة العدالة الانتقالية لكنها توقفت بسبب ظروف الحرب. وخاضت النخب السياسية في بعض البلدان الأخرى مثل لبنان وسورية والعراق والجزائر نقاشات متقدمة حول آليات العدالة الانتقالية وتطبيق إجراءاتها بعد فترات الصراع والحرب التي شهدتها تلك الدول وما خلفته من إرث ثقيل من الانتهاكات.

واستناداً إلى أهمية موضوع العدالة الانتقالية وعلاقته بمسارات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمره السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي حول "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: السياسة، والتاريخ، والذاكرة"، وذلك في العاصمة التونسية خلال الفترة 27 - 29 أيلول/ سبتمبر 2019.

ويهدف المؤتمر إلى الوقوف على الأسس السياسية والقانونية لنظام العدالة الانتقالية، والبحث في الحالات التي طبقت خارج العالم العربي من حيث متطلباتها وآلياتها ونتائجها والدروس المستفادة منها، فضلاً عن دراسة التجارب والمحاولات العربية المختلفة لمعرفة إن كان نظام العدالة الانتقالية يمكن أن يمثل

جزءاً من مداخل حل الصراعات أو معالجة حالات الانتقال المتعثرة إلى الديمقراطية التي يشهدها عدد من الدول العربية. ويولي المؤتمر التجربة التونسية اهتماماً خاصاً لأهميتها وتفردتها مستفيداً من مشاركة عدد كبير من الباحثين التونسيين في المؤتمر.

محاوّر المؤتمر:

المحور الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

استناداً إلى الأسس النظرية والمفاهيمية والتجارب التاريخية للعدالة الانتقالية، يسعى هذا المحور إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة، لعل أهمها: ما الأسس القانونية والأخلاقية والسياسية لنظام العدالة الانتقالية؟ وما أهداف العدالة الانتقالية؟ وما أركانها؟ وما مساراتها وآلياتها؟ وما الأدبيات الألفية التي يعتمد عليها؟ وما دور الخصوصيات المحلية في إثراء هذا النظام (التاريخ المحلي، والتراث والثقافة، والخصوصيات الإثنية)؟ وإلى أي مدى ساهمت تلك الخصوصيات المحلية والسياقات الاجتماعية في تطوير آلياتها ومناهجها؟ وما دور الزعامات السياسية والروحية في تبني تلك التجارب وترسيخها؟ وهل توجد أنماط مثلى يمكن أن تلهم التجارب المختلفة للعدالة الانتقالية؟

المحور الثاني: العدالة الانتقالية: الذاكرة الجماعية، والحقيقة، والتاريخ

ويطرح هذا المحور عدة أسئلة، أبرزها: هل يمكن بناء الهوية الوطنية، أو إعادة بنائها، على قاعدة الاعتراف بالأخطاء والانتهاكات الجسيمة وانطلاقاً من المسؤوليات الأخلاقية التي يفرضها المجتمع على نفسه؟ وهل يمكن توحيد الفرقاء تحت راية الجماعة الوطنية وضمان السلم المدني من خلال الذاكرة الجماعية التي لا تنتصر لأمجادها وانتصاراتها فحسب وإنما عبر "الكفارة المشتركة" عن أفعالها السيئة أيضاً، ومن خلال الالتزام بعدم النسيان وعدم تكرار ما اقترف من مظالم في حق المواطنين؟ وكيف السبيل لتجاوز الحداد (المستحيل أحياناً) ومشاعر الظلم التي قد تغذي رغبات التشفي والثأر المتحصنة في ذاكرة مكلومة والحيلولة دون استغراقها في الماضي؟ وهل استطاعت التجارب المختلفة، العربية وغيرها، في مجال العدالة الانتقالية التوفيق بين تحقيق منفعة هدوء الذاكرة، وواجب كشف الحقيقة وتحقيق العدالة؟ وما السبيل إلى الانفكاك من أسر المآسي والذكرات الأليمة من دون التضحية بالحقيقة؟ وما مقتضيات واجب الذاكرة حتى لا نسقط في أمراض الذاكرة ذاتها وانحرافات استخدامها من خلال سرديات مثقلة بالوجع والألم الذاتي؟ أليس التاريخ

كما ذهب إلى ذلك بيير نورا ملكاً للجميع؟ وما الذي يضمن أن يكشف التاريخ عن الحقيقة ومقاومة النسيان؟ أليس ثمة احتمال أن يغدو التاريخ أداة تلاعب وطمس يحتكره مقاولو الحقيقة التاريخية كما أشار بول ريكور؟

المحور الثالث: تجارب العدالة الانتقالية خارج العالم العربي: دراسة حالات مقارنة

يهتم هذا المحور باستعراض مختلف التجارب الدولية وفهم خصوصياتها والسياقات التي حفت بها، فضلاً عن تقييم مآلاتها وجدواها، وذلك في أميركا اللاتينية (تشيلي، والأرجنتين، وبيرو)، وأفريقيا (رواندا، وجنوب أفريقيا، وسيراليون وغيرها)، وآسيا (سريلانكا، ونيبال، وتيمور الشرقية وغيرها)، وغيرها. وسيكون من المفيد الإجابة عن الأسئلة التالية استناداً إلى تلك الحالات وبشكل مقارن: ما المؤسسات التي أوكلت لها مهام العدالة الانتقالية؟ وما منزلتها الدستورية والقانونية؟ وما هيكلتها؟ وما مهماتها؟ وما الموارد البشرية والمادية والرمزية التي توافرت لها؟ وما العقبات التي واجهت تلك الحالات؟ وما دور الضحايا والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؟ وما أثر المواقف الدولية والإقليمية فيها؟ ويمكن أن يتضمن هذا المحور أيضاً أوراقاً تتناول بشكل مقارن موضوعات محددة، مثل: لجان الحقيقة وأثرها في المسارات السياسية؛ ورفع الدعاوى القضائية والمحاسبة؛ والتعويضات بأشكالها المختلفة؛ وإصلاح المؤسسات والترتيبات المؤسسية والقانونية والدستورية والثقافية المصاحبة لهذا؛ وتحقيق المصالحة الوطنية وحل النزاعات وتحقيق الإصلاح السياسي وإنجاز الانتقال الديمقراطي؛ ودور الوسطاء المحليين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي؛ ودراسة الموارد البشرية والمادية اللازمة لإقامة نظام العدالة الانتقالية.

المحور الرابع: التجارب والحالات العربية

ينصب الاهتمام في هذا المحور على الحالات العربية حيث يتم التركيز على حالة "استعصاء" العدالة الانتقالية، أي غيابها أو تعثرها في السياقات العربية، كما هي الحال في اليمن ومصر وسورية والعراق ولبنان. وفي هذا السياق، يطرح المحور أسئلة، منها: هل تمثل العدالة الانتقالية إجابة عن أسئلة المصالحة والتعامل مع الماضي في تلك الدول العربية؟ وهل تساعد العدالة الانتقالية في وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة على مدى عقود وترسيخ ثقافة المساءلة والمحاسبة؟ وهل تفلح في التأثير في المسار السياسي خصوصاً في الدول التي تعثرت فيها عمليات الانتقال إلى الديمقراطية؟

المحور الخامس: التجربة التونسية

يهتم هذا المحور بتجربة العدالة الانتقالية التونسية منذ نشأتها خياراً وطنياً توافقت حوله النخب السياسية، وقادته فيما بعد "هيئة الحقيقة والكرامة" للقيام بمهام البحث والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والممنهجة من غرة تموز/ يوليو 1955 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2013، معتمدة في ذلك على عدة آليات؛ مثل كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وجبر الضرر وحفظ الذاكرة وصولاً إلى المصالحة الوطنية. وتمثل هذه التجربة ركناً وطيلاً في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، ومع ذلك فإنها واجهت عدة عراقيل وتحديات ذاتية وموضوعية، ساهمت في إرباك أعمال هيئة الحقيقة والكرامة. كما لم يخلُ هذا المسار من صعوبات جمّة بسبب جيوب الممانعة العديدة والمناخ المناهض لأطروحة العدالة الانتقالية منذ نشأتها.

للاطلاع على الورقة المرجعية كاملة وقواعد المشاركة؛

برجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمركز العربي.

www.dohainstitute.org



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ص. ب: 10277
شارع الطرفة، منطقة 70،
وادي البنات، الضعائن، قطر
PO Box: 10277, Doha
Al Tarfa Street, Zone 70,
Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar
هاتف: +974 4035 4111
Tel: +974 4035 4111

www.dohainstitute.org



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ص. ب: 10277
شارع الطرفة، منطقة 70،
وادي البنات، الضعائن، قطر
PO Box: 10277, Doha
Al Tarfa Street, Zone 70,
Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar
هاتف: +974 4035 4111
Tel: +974 4035 4111

www.dohainstitute.org